يدخل السودان مرحلة جديدة بعد إعلان عبد الله حمدوك استقالته، عنوانها البحث عن شخصية تتولى تشكيل حكومة جديدة، ستواجه تحديات كبيرة، لا سيما مع استمرار التظاهرات التي يتعامل العسكر معها بعنف، وفي ظل ضغوط دولية لضمان استمرار الحكم المدني

السودان ما بعد حمدوك

مرشحون جدد واحتجاجات متواصلة

الخرطوم، القاهرة ـ **العربي الجديد**

نفّذ رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك وعيده بالاستقالة، بعد عودته لرئاسة الحكومة إثر الاتفاق مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان في 21 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ليعلن مساء الأحد ترك منصبه خلال يوم شهد سقوط المزيد من الضحايا المدنيين على يد العسكر. وتضع الاستقالة السودان أمام مرحلة جديدة، عنوانها البحث عن شخصية جديدة لترؤس حكومة، سيكون عليها ضغوط داخلية، مع استمرار التظاهرات الشعبية، والمطالب الدولية باستكمال الانتقال وتسليم السلطة للمدنيين. وقبل ذلك كله، سيكون على رئيس الوزراء الجديد مواجهة المحاولات المستمرة من العسكر للاستيلاء على السلطة وإبعاد المدنيين، كما بدا من انقلاب البرهان في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وأعلن حمدوك مساء الأحد استقالته من منصبه، مشدداً على أن الحل للأزمة في البلاد هو الركون إلى الحوار في طاولة مستديرة تتمثل فيها كل فعاليات المجتمع السوداني والدولة، للتوافق على ميثاق وطني ولرسم خريطة طريق لإكمال التحول المدني الديمقراطي لخلاص الوطن وفق الوثيقة الدستورية. وعن الاتفاق الذي وقّعه مع البرهان في 21 نوفمبر، قال إنها «كانت محاولة أخرى لجلب الأطراف إلى طاولة الحوار، والاتفاق على ميثاق لإنجاز ما تبقى من الفترة الانتقالية وفق أهداف محددة ومعلومة للجميع». وتوجّه إلى القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بالقول إن «الشعب هو السلطة السيادية النهائية، والقوات المسلحة تاتمر بأمره وتحفظ أمنه وتصون وحدته وسلامة أراضيه ويجب أن تدافع عن أهدافه ومبادئه».

الردود الداخلية على استقالة حمدوك لم تتأخر، مع تخوف من أن تزيد الأوضاع داخلياً. وبطريقتها الخاصة، ردت لجان المقاومة السودانية، بالإعلان عن موكب مفاجئ وخارج جدول التصعيد الأسبوعي يتجه إلى القصر الرئاسي، اليوم الثلاثاء. وأكد مصدر من لجان المقاومة لـ«العربي الجديد» أن اللجان ومنذ اللحظة الأولى من توقيع حمدوك اتفاقه مع البرهان أعلنت أنها غير معنية بها، والآن غير معنية باستقالته، موضحاً أن معركتهم الحقيقية مع الانقلاب العسكري وستواصل تصعيدها إلى حين إسقاطه ومحاكمة قادته.

دولياً، برز حث الولايات المتحدة زعماء السودان على ضمان استمرار الحكم المدني. وقال مكتب الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية الأميركية على «تويتر» إنه بعد استقالة حمدوك، «يتعين على الزعماء السودانيين تنحية الخلافات جانبا والتوصل إلى توافق وضمان استمرار الحكم المدني». وأضاف: «يجب تعيين رئيس الوزراء والحكومة المقبلة تماشيا مع الإعلان الدستوري، لتحقيق أهداف الشعب في الحرية والسلام والعدالة». وطالب بـ«وقف العنف» ضد المتظاهرين.

كما أعرب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان، فولكر بيرتيس، عن أسفه لاستقالة حمدوك، وأعلن في بيان أمس عن استعداد بعثة الأمم المتحدة لتسهيل حوار هادف وشامل لحل الأزمة.

في غضون ذلك، كشفت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد»، أن مسؤولاً مصرياً رفيع المستوى في جهاز المخابرات العامة زار الخرطوم، قبل استقالة حمدوك، محمّلاً بمجموعة من الرسائل من القيادة المصرية للمسؤولين في الخرطوم، في محاولة لتهدئة الأوضاع المضطربة، والتقى هناك البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو، وحمدوك قبل ساعات قليلة من استقالته.

وأوضحت المصادر أن المسؤول المصري حث على طرح على البرهان، المدعوم من القاهرة، التصورات الخاصة بالمرحلة المقبلة، لعدم تحوّل السودان إلى كرة لهب تضرب المنطقة برمتها. وأشارت المصادر إلى أن المسؤول المصري تناول مع المسؤولين في مجلس السيادة الأسماء المطروحة لخلافة حمدوك في حال فشلت جهود ثنيه عن قرار الاستقالة الذي جاء لاحقاً لزيارة المسؤول المصري. وكشفت عن أن «هناك اثنين من الأسماء التي ترددت بقوة في أروقة صناعة القرار المصري، وهما السفير عمر دهب، والأكاديمي هنود قدوف، لدعم أي منهما خلال المرحلة المقبلة، بالتنسيق مع الحلفاء في السودان، لضمان عدم تفجر الأوضاع هناك وانزلاقها نحو مزيد من التوتر».

وذكرت المصادر أن «لجنة مصرية رفيعة المستوى بحثت خلال الفترة القليلة الماضية الوضع في السودان، وأعدت سيناريوهات متعددة لجميع الاحتمالات في ظل تواصل التظاهرات في الشارع السوداني وتوتر المشهد هناك». وأشارت إلى «تواصل المشاورات بين مصر والسعودية»، كاشفة عن «توافق الرؤى بين القاهرة والرياض بشأن مستقبل السودان».

وأوضحت أنه «في حال تم التوافق على البديل لحمدوك، فسيتم دعمه بحزمة اقتصادية تشارك في تمويلها السعودية، بالإضافة لتسهيلات مصرية للسودانيين، لتهدئة الوضع الملتهب في الشارع السوداني، وتهيئة الأجواء لمرحلة مفاوضات سياسية جديدة لا تتم تحت وطأة التظاهرات الشعبية». واستطردت المصادر بأن «المسؤولين في مصر يسابقون الزمن، مع بعض الحلفاء الإقليميين، لقطع الطريق أمام أي محاولات انقلابية جديدة من داخل المؤسسة العسكرية السودانية، يكون ولاؤها لأجندات تختلف مع المصالح المصرية». وكشفت المصادر عن أن المسؤول الاستخباري المصري حاول إقناع حمدوك بعدم الاستقالة، مؤكدة أنه عرض عليه التدخل لدى مجلس السيادة لإقناعه ببعض التعديلات المقترحة من جانب حمدوك، بالشكل الذي يحسّن موقفه لدى المعارضة بعد فترة من التوتر عقب عودته لمنصبه في أعقاب الانقلاب الذي قاده البرهان.

وفي السياق، قال دبلوماسي مصري سابق لـ«العربي الجديد»، إن استقالة حمدوك لم تزعج القاهرة، إذ إن حمدوك لم يكن مرغوباً به بالنسبة للقاهرة التي لطالما دعمت المكون العسكري برئاسة البرهان، والذي يتمتع بعلاقات قوية مع النظام في مصر، لا سيما مع رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل.

ولم يصدر عن القاهرة، حتى عصر أمس الاثنين، أي تعليق رسمي أو بيان بشأن استقالة حمدوك، لكن الدبلوماسي السابق، الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، قال إنه «على الرغم مما يبدو أن استقالة حمدوك لاقت ارتياحاً في أروقة النظام المصري، إلا أنها في الوقت ذاته تركت فراغاً دستورياً وقانونياً في السلطة في السودان مرشحاً أن يشعل الشارع السوداني مرة أخرى». وقال إن «القاهرة تنظر إلى استقالة حمدوك من زاويتين، الأولى أنها ستخفف الضغط على البرهان والمكون العسكري. أما الزاوية الأخرى، فهي أن الاستقالة سوف تزيد الضغط على البرهان، من ناحية الفراغ الدستوري الذي ستخلفه من جهة، وضغط الشارع السوداني والمواقف الدولية من جهة أخرى. وبالتالي فإن هذا الوضع المرتبك سيجعل القاهرة في حالة قلق».

أعلن حمدوك أن حل الأزمة عبر الركون إلى الحوار (الأناضول)

للحديث تتمة...

الحوثيون والعمل الإنساني: حرب شاملة

زكريا الكمالي

لم تكتف الميليشيات الحوثية باعتقال وإخفاء آلاف اليمنيين من دون أي مبرر قانوني، بل لجأت إلى اختطاف موظفين أمميين يعملون من داخل اليمن، ولا تهمة لهم سوى أنهم قرروا المخاطرة بأرواحهم في بلد مضطرب، من أجل تخفيف آثار النزاع على ملايين المتضررين من الانقلاب الذي قام به الحوثيون أيضاً.

وبما أنّ شرّ البلية هو واقع الحال المضحك على الدوام في اليمن، باتت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التي كانت تطالب الحوثيين بالإفراج عن المعتقلين اليمنيين في سجون صنعاء، تعرب عن قلقها هذه المرة إزاء انقطاع التواصل مع أحد موظفيها، والذي تم احتجازه في صنعاء منذ مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني، مع موظف آخر يعمل لدى منظمة اليونسكو.

الإخفاء القسري لاثنين من موظفي الأمم المتحدة منذ شهرين، ودهس كافة الحصانات الممنوحة للطواقم الأممية التي أقرها القانون الدولي، لم يكن أمراً صادماً، بل نتيجة متوقعة من مليشيات لديها سجل مرصع بأبشع الانتهاكات ضد العمل الإنساني ووكالات الإغاثة.

طيلة السنوات السبع الماضية، شنّ الحوثيون انتهاكات لا حصر لها ضد الطواقم الإنسانية. وبما أن الوكالات الأممية كانت تفضّل الصمت، أو ترضخ للابتزاز والمساومة حرصاً منها على الوصول للمتضررين، دفعت الثمن بشكل قاس هذه المرة، وظهرت كرقم جديد في دفتر الانتهاكات الحوثية.

كما هو الحال في تعاملها مع اليمنيين الذين تُصدر بحقهم أحكاماً بالإعدام بناء، على منشورات في مواقع التواصل الاجتماعي، وتمنع أهاليهم من معرفة مصيرهم.

تطبّق جماعة الحوثيين هذا النهج الميليشياوي الذي لا تحترفه سوى عصابات مارقة، مع الأمم المتحدة وموظفيها.

إذا كانت الجماعة لا تنصت للدعوات الأممية، فكيف ستلتفت لمناشدات آلاف الأسر اليمنية المقهورة على أطفالها أو معيلها الوحيد. المعتقلون كنز بالنسبة لميليشيا تنظر إليهم كرهائن، وتجني من ورائهم مكاسب متعددة.

مثلاً، اليمنيون الذين تصطادهم من حواجز التفتيش على مداخل المدن أو بعد مداهمات لمنازلهم، تبادلهم مع أسرى حرب لدى القوات الحكومية، والأمميون أو الرعايا الأجانب، تستغلهم كأوراق سياسية لابتزاز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

اختطاف الطواقم الأممية، ليس الانتهاك الوحيد الذي يتعرّض له عمال الإغاثة، هناك عشرات الحوادث التي لا تجد طريقها إلى وسائل الإعلام، وآخرها اختطاف 511 شخصاً خلال شهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول الماضيين.

مشروع دستوري جديد

دعا رئيس حزب «الأمة»، مبارك الفاضل المهدي (الصورة)، عبر «تويتر»، الجيش للابتعاد عن فكرة الشراكة بالحكم مع المدنيين، ورعاية توافق حول حكومة انتقالية مستقلة تتولى تنظيم الانتخابات. بدوره، قال الأمين السياسي لحزب المؤتمر الشعبي، كمال عمر، لـ«العربي الجديد»، إن استقالة عبد الله حمدوك هي بسبب «الوثيقة الدستورية التي ضُمنت لهيمنة العسكر على السلطة». وأضاف أن «المخرج هو بإعداد مشروع دستوري جديد».

■ تقرير

حمدوك... جردة حساب قبل الانقلاب وبعده

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

طوى عبد الله حمدوك، باستقالته أول من أمس الأحد من رئاسة الحكومة الانتقالية في السودان، صفحة امتدت لأكثر من عامين قضاهما في هذا المنصب، والذي تعد مهماته من الأصعب خلال الفترة الانتقالية التي يعيشها السودان. وتتباين التقديرات حول تقييم اداء حمدوك، وتؤكد بعضها أن استقالته لن تغير في مسار الحراك الثوري. وجاءت استقالة حمدوك، الأحد، بحسب بيان له بثّه التلفزيون الحكومي، نتيجة للخلافات العميقة بين شركاء الفترة الانتقالية من عسكريين ومدنيين، منعته من تشكيل حكومة كفاءات مستقلة، بعد توقيعه على اتفاق سياسي مع قائد الجيش الفريق الأول عبد الفتاح البرهان، إثر الانقلاب الذي نفّذه الأخير على الشريك المدني في السلطة في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وعجزه عن تحقيق تطلعات الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة ووقف نزيف الدم.

وكان حمدوك قد عيّن في المنصب في أغسطس/آب 2019، بترشيح من قوى إعلان الحرية والتغيير التي قادت الحراك الثوري ضد نظام الرئيس المعزول عمر البشير، ووجد تعيينه ارتياحاً في الأوساط السياسية والشعبية، عطفاً على خبرة اقتصادية كان اكتسبها خلال عمله مع وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا لسنوات عدة، بعد خروجه من السودان عقب فصله من وظيفة حكومية بواسطة نظام البشير في بدايات أعوامه بتسعينيات القرن الماضي.

غير أن حكومة حمدوك الانتقالية التي تشكلت رسمياً في سبتمبر/أيلول 2019، واجهت جملة من التحديات والعقبات، أبرزها هيمنة المكون العسكري على القرار، تجاوزاً لصلاحياتهم الواردة في الوثيقة الدستورية. وتجلت تدخلات العسكر كامثلة في السياسة الخارجية، حيث تبنى البرهان خطة للتطبيع مع إسرائيل، استمر في تطبيقها من دون اكتراث لوجود حكومة تنفيذية. كما سيطر العسكر على الملفات الأمنية، وتمسكوا بإشرافهم على المؤسسات الأمنية كالشرطة وجهاز الاستخبارات، وأشرفوا على ملف التفاوض مع الحركات المتمردة. ودفع العسكر مكونات سياسية واجتماعية للتمرد على حكومة حمدوك، مثلما حدث في شرق السودان. وبالإضافة إلى هيمنة العسكر، واجهت حكومة حمدوك مخططات الدولة العميقة التي يسيطر عليها عناصر النظام المخلوع، بغرض إفشال عملها وسحب بساط الدعم الشعبي من حمدوك، خصوصاً في المجال الاقتصادي. وعلى الرغم من العقبات، نجح حمدوك في تحقيق اختراقات كبيرة، بإخراج السودان من العزلة الدولية والبدء في دمج الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد الدولي ورفع العقوبات، وشطب اسم السودان من لائحة الإرهاب، والحصول على تعهدات دولية دخلت حيّز التنفيذ، بإعفاء السودان من 60 مليار دولار ديوناً عليه لدول ومؤسسات دولية. في المقابل، فشل حمدوك في إنهاء تدخلات محور الإمارات ومصر في الشأن السوداني، والتي عملت بشكل واضح على فرملة التحول الديمقراطي في البلاد، لارتباط مصالحها أكثر بالمكون العسكري، كما أخفقت حكومته في الحد من التدهور المعيشي وغلاء الأسعار وتردي الخدمات.

> يتهم البعض حمدوك بالضعف والانقياد للمجلس العسكري

ومع تصاعد الخلاف بين المكونين العسكري والمدني في سبتمبر/أيلول الماضي، سعى حمدوك إلى التوفيق بين الطرفين، بطرح مبادرة لم تجد توافقاً حتى تنفيذ البرهان انقلابه. وبعد نحو شهر من وضعه في الإقامة الجبرية، خرج حمدوك بتوقيع اتفاق مع البرهان، وجد رفضاً شعبياً واسعاً. ورأى المتحدث باسم تجمع المهنيين السودانيين، مهند مصطفى، أن حمدوك سجّل ما قبل الانقلاب «نجاحاً في بعض الملفات المهمة وفشل في أخرى، لكن أهم ما طغى على عهده هو الضعف والهوان والانقياد للمجلس العسكري الذي لم يترك له أي صلاحية إلا وتغول عليها». وأضاف مصطفى، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن حمدوك تحول بتوقيعه الاتفاق مع البرهان (21 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي) «إلى جزء من الانقلاب، ولو لم يستقل، فإن الشارع كان سيسقطه». واعتبر أن استقالة حمدوك «لن تؤثر على مسار الثورة ووحدتها».

من جهتها، اعتبرت رئيسة تحرير صحيفة «التغيير» الإلكترونية، رشا عوض، أن ملفات المرحلة الانتقالية «كانت بحاجة إلى شخصية سياسية مغامرة وصدامية وحاسمة»، بخلاف شخصية حمدوك التكنوقراطية. ورأى الخبير القانوني كمال محمد الأمين، أن استقالة حمدوك جاءت نتيجة فشله في تسويق اتفاقه مع البرهان.

فوبك الخلاف البرهان وحمدوك برفض شعبي واسع (فرانس برس)

شرق غرب

أردوغان يعتزم زيارة السعودية

كشف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الإثنين، أنه يعتزم زيارة المملكة العربية السعودية الشهر المقبل. وخلال مشاركته في فعالية لرجال الأعمال الأتراك، قال أردوغان رداً على سؤال لسيدة أعمال حول حل مشكلة التجارة مع السعودية، «أعتزم زيارة السعودية في فبراير/شباط المقبل وتلقيت وعداً بذلك (لم يحدد ما هو)»، من دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

(العربي الجديد)

إسرائيل متخوفة من اتهامها دولياً بممارسة الأبرتهايد

حذر وزير الخارجية الإسرائيلي، يئير لبيد، في إحاطة لمراسلي الشؤون السياسية في الصحف الإسرائيلية، أمس الإثنين، من أنه قد يشهد العام الحالي الجديد، قرارات من منظمات أممية ودولية تتهم إسرائيل بانتهاج نظام فصل عنصري «أبرتهايد». ونقل موقع «بديعوت أحرونوت» عن لبيد قوله، إن العام الحالي يحمل خطراً حقيقياً بأن تعلن منظمة أممية واحدة على الأقل أن إسرائيل تمارس نظام «أبرتهايد» ضد الفلسطينيين، مما قد يتسبب بتداعيات سياسية صعبة ولا سيما في مجالات الرياضة والثقافة.

(العربي الجديد)

اعتقال قيادات في «حماس» بالضفة

نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس الإثنين، عمليات اعتقال في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، بما فيها القدس، طاولت عدداً من العناصر والقيادات في حركة حماس، بينهم الأسرى المحررون سائد أبو الهيا وأحمد زيد ونجيب مفارجة. بالتزامن، نفذت مجموعة من المستوطنين اقتحامات للمسجد الأقصى أمس بحماية قوات الاحتلال.

(العربي الجديد)

الغلاف

ليس الهجوم الأخير الذي نفّذه تنظيم «داعش» ضد قوات النظام السوري والمليشيات الموالية لها في البادية السورية والذي تسبب بوقوع قتلى وجرحى، إلا مواصلة لنشاطه في تلك المنطقة التي تحوّلت إلى ساحة استنزاف من قبله لهذا النظام منذ سنوات

تكاد لا تتوقف هجمات «داعش» ضد النظام والمليشيات (فرانس برس)

البادية السورية

«داعش» يستنزف النظام في الصحراء

أمين العاصي

يعيد الهجوم الذي نفذه تنظيم «داعش» ضد قوات للنظام السوري ومليشيات موالية لها في البادية السورية، أول من أمس الأحد، موقعاً قتلى وجرحى، توجيه الأنظار إلى نشاط خلايا التنظيم في هذه البادية، التي تحوّلت منذ عام 2018 إلى «ثقب أسود» يبتلع المئات من عناصر قوات النظام والمليشيات المحلية والإيرانية التي تساندها، على الرغم من قيام الأخيرة خلال السنوات الماضية بحملات تمشيط عدة للبادية باءت كلها بالفشل. ومع رفع «داعش» عدد عملياته في البادية السورية المترامية الأطراف، والتي تستهدف قوات النظام، خصوصاً في ريف حمص الشرقي، يتأكد أن التنظيم لا تزال لديه قدرات عسكرية تمكّنه من استنزاف هذه القوات، التي لم تفلح في الحد من هجماته. واعترف النظام السوري، أول من أمس، بمقتل وإصابة عدد كبير من عناصر قواته في البادية السورية. وأوردت وكالة «سانا» التابعة للنظام أن «حافلة نقل عسكرية تعرضت لهجوم إرهابي صاروخي في البادية السورية، 50 كيلومتراً شرق المحطة الثالثة (لضخ النفط في بادية حمص الشرقية)، من قبل مجموعة من تنظيم داعش الإرهابي، وتلت الهجوم رشقات من مدفع عيار 23 مليمتراً». وأكدت الوكالة مقتل 5 عناصر للنظام في الهجوم وإصابة عشرين آخرين بجروح.

من جهتها، أوضحت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن رتلاً لقوات النظام تعرّض لكمين من قبل تنظيم «داعش»، مشيرة إلى أن عدد القتلى والمصابين أكبر مما أعلنه النظام. بدوره، أشار «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إلى أن الكمين الذي نفّذه عناصر تنظيم «داعش» قرب الحدود الإدارية بين باديتي حمص الشرقية ودير الزور الشمالية الشرقية، أدى إلى مقتل 9 عناصر من قوات النظام والفيلق الخامس ومليشيات أخرى، وإصابة 15 آخرين بجروح متفاوتة.

وتنشط خلايا «داعش» على طول البادية السورية وعرضها، إلا أن العمليات الرئيسية تتركز في قلب البادية، حيث مدينة تدمر الأثرية في ريف حمص الشرقي التي باتت منطقة نفوذ روسية إيرانية. ووفق المرصد السوري خلال الفترة الممتدة من 24 مارس/ آذار 2019 وحتى بداية العام الحالي، 2022، مقتل 1625 عنصراً من قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جنسيات سورية وغير سورية، خلال هجمات وتفجيرات وكمائن لتنظيم «داعش» في مختلف أنحاء سورية، لكن أغلبها كان في البادية. ومن بين هؤلاء القتلى 3 من الروس على الأقل، بالإضافة إلى 165 عنصراً من المليشيات الموالية لإيران من جنسيات غير سورية.

وتشكل البادية نحو نصف مساحة سورية، ما يجعل منها مسرحاً كبيراً لعمليات تنظيم «داعش» الذي يعتمد أسلوب الهجمات السريعة والخاطفة التي تستنزف قوات النظام والمليشيات الإيرانية. وبدأ التنظيم بالتحصّن في البادية بدءاً من عام 2017 مع بداية تراجعه الكبير في عموم سورية، خصوصاً في الشرق. وكان عدد كبير من عناصر التنظيم قد انتقلوا إلى البادية نتيجة صفقات مع النظام في دمشق وريفها وفي حوض اليرموك بريف درعا الغربي خلال عام 2018.

في السياق، قال الباحث السياسي سعد الشارع، في حديث مع «العربي الجديد»، إن الهجوم الذي شنّه تنظيم «داعش»، أول من أمس الأحد، «يأتي في سياق عملياته في البادية»، مضيفاً أن «البادية هي باحة خلفية لعدد كبير من المحافظات السورية (حلب، حماة، حمص، السويداء، ريف دمشق، الرقة، دير الزور)». وبيّن الشارع أن «هذه البادية مفتوحة جغرافياً على بادية الأنبار في غربي العراق، وهذا الأمر يتيح لتنظيم داعش سهولة العمل والحركة بين البلدين». وأوضح أن التنظيم ينفّذ عمليات عسكرية وأمنية مكثفة في المنطقة، مشيراً إلى أنه «أحياناً ينفذ عمليتين في يوم واحد». وأشار إلى أن التنظيم «يستخدم سياسة حرب العصابات، إذ يهاجم بمجموعات قليلة العدد تصل إلى منطقة الهدف بالدراجات النارية»، ولفت إلى أن هذه العمليات «غير مكلفة للتنظيم، وغالباً ما يخرج منتصراً منها لأنه يستخدم أسلوب الكمائن».

وعبّر الشارع عن اعتقاده بأنّ التنظيم «يهدف من وراء هذه العمليات إلى عدم استقرار قوات النظام والمليشيات الإيرانية في البادية السورية»، مضيفاً أن «أي استقرار لهذه القوات ليس من مصلحة داعش». وأشار إلى أن التنظيم «يهاجم الصهاريج التي تحمل المحروقات من منطقة شرقي نهر الفرات إلى مناطق النظام عبر طرق في البادية، كما يهاجم السيارات التي تحمل المؤن لقوات النظام ويستولي عليها، وهذه العمليات رسالة إعلامية بأن داعش لا يزال موجوداً». ولفت المتحدث نفسه إلى أنه «في عام 2020، ادعى التنظيم أنه نفّذ 500 عملية في سورية، أي أنه نفّذ عملية كل 20 ساعة».

من جهته، قال مدير مركز «الشرق نيوز» فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «وسائل الإعلام يصلها جانب من العمليات التي يقوم بها تنظيم داعش في البادية السورية، فيما هذه العمليات لم تتوقف مطلقاً على مدى سنوات». وتابع: «النظام وحلفاؤه الروس والإيرانيون يعانون كثيراً من عمليات التنظيم في بادية دير الزور وفي بادية حمص»، موضحاً أن التنظيم «منذ عام 2015، جهّز نفسه لمعركة طويلة الأمد في البادية السورية». وأضاف «لذلك لديه مقرات مسبقة الصنع ومجهزة بشكل كامل، ولديه خطوط إمداد متعددة تصل إلى الحدود السورية العراقية، ولديه ذخيرة وأسلحة، والأهم لديه خبرة في التعامل مع طبيعة البادية السورية صعبة التضاريس لوجود عناصر محليين يقاتلون مع التنظيم».

وأوضح علاوي أن «داعش» «زرع البادية السورية الغامار، لذلك يتحكّم بمسار الصراع بالكامل، وهو لديه القدرة على اختيار مكان أي معركة يريدها في البادية». ورأى أن التحالف الدولي يقيادة الولايات المتحدة «يغض النظر عن تحركات التنظيم بين سورية والعراق، لأنه يساعد في ضرب المليشيات الإيرانية، ويمنعها من الاستقرار في البادية السورية، فالتنظيم ينفذ هجمات بشكل دائم ضد هذه المليشيات وضد قوات النظام، ولكنه لا يعلن عن ذلك». وللتحالف الدولي قاعدة كبرى في المثلث الحدودي بين سورية والأردن والعراق، هي قاعدة التنف، ولكنه لا ينفذ عمليات قصف جوي ضد تنظيم «داعش» في البادية السورية التي تعد ميداناً للمقاتلات الروسية التي تنفذ هجمات على الدوام، ولكنها لم تستطع إيقاف عمليات التنظيم.

عدد قتلى وجرحى الهجوم الأخير أكبر مما أعلنه النظام

1625 قتيلاً من النظام والمليشيات بهجمات داعش منذ 2019

إصابة 3 أطفال

قال الناشط محمد الضاهر، لـ«العربي الجديد» أمس الاثنين، إن ثلاثة أطفال أصيبوا بجروح متفاوتة، إثر استهداف طائرات روسية عصر أمس، نقطة توفي نازحين على الطريق الواصل بين بلدة أرمناز ومدينة كفر تخاريم القريبة من الحدود التركية - السورية شمال محافظة إدلب، شمال غربي سورية.

الحدث

الحوثيون يدشّنون مرحلة خطف السفن في البحر الأحمر

خطفت جماعة الحوثيين سفينة شحن إماراتية قبالة الحديدة، قالت إنها شاركت في «أعمال عدائية»، لكن التحالف قال إنها تحمل معدات طبية

عدن ـ **العربي الجديد**

على وقع المعارك المستعرة على جبهات عدة في اليمن ولا سيما في مأرب، وعودة التحالف العربي بقيادة السعودية، لتكثيف غاراته ضد جماعة الحوثيين في الفترة الأخيرة، شهد اليمن، أمس الاثنين، تصعيداً لافتاً مع إعلان جماعة «أنصار الله»، احتجاز سفينة شحن إماراتية قبالة سواحل محافظة الحديدة، كان التحالف العربي اتهم، في وقت سابق، الجماعة باختطافها، وذلك في أكبر عملية للحوثيين في عرض البحر منذ بدء الحرب. وبينما قال الحوثيون إن السفينة كانت تمارس «أعمالاً عدائية»، قال التحالف العربي إنها كانت تحمل معدات طبية، مهدداً الحوثيين باستخدام القوة في حال عدم الإفراج عنها. وقال المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، إن قواتهم قامت بضبط سفينة شحن عسكرية إماراتية، على متنها معدات عسكرية، دخلت المياه اليمنية من دون أي ترخيص». وأضاف سريع، في تغريدة عبر حسابه على «تويتر»، أن السفينة كانت «تمارس أعمالاً عدائية تستهدف أمن واستقرار الشعب اليمني».

وفي رده على تهديد التحالف العربي باستخدام القوة ما لم يتم الإفراج عن السفينة بشكل فوري، حذّر المتحدث العسكري الحوثي التحالف «من أي حماقة» يقوم بها. وذكر سريع أن السفينة الإماراتية «يوجد بداخلها طاقم من جنسيات دولية مختلفة، وتم الاستيلاء عليها وهي تمارس عدواناً صارخاً ضد الشعب اليمني»، حسب تعبيره. وفي مؤتمر صحافي، في وقت لاحق أمس، عرض المتحدث العسكري للحوثيين صوراً لما قال إنها حمولة السفينة الإماراتية التي ضبطت أمس، مضيفاً أنها «كانت تحمل أسلحة في ميناها الإقليمية».

من جهته، وصف المتحدث الرسمي باسم الحوثيين، محمد عبد السلام، في بيان مقتضب على «تويتر»، عملية الاختطاف، بـ«الموفقة وغير المسبوقة»، لافتاً إلى أنها تأتي «في إطار التصدي للعدوان والحصار، وهذا حق مشروع للشعب اليمني».

وفي مقابل الرواية الحوثية للحادث، قال التحالف العربي، في وقت سابق أمس، إن «سفينة الشحن (روابي)، وتحمل علم دولة الإمارات، تعرضت للقرصنة والاختطاف عند الساعة 23:57 من مساء (أول من أمس) الأحد، أثناء إبحارها مقابل الحديدة». وأوضح التحالف في بيان، أن السفينة «كانت تبحر في باب المندب وجنوب البحر الأحمر»، محملاً الحوثيين «المسؤولية الكاملة نتيجة فعلها الإجرامي بقرصنة السفينة وانتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات الأمم المتحدة للبحار». ودعا المتحدث باسم التحالف الحوثيين إلى «إخلاء سبيل السفينة بشكل فوري، وما لم يفعلون ذلك، ستتخذ قوات التحالف كافة الإجراءات والتدابير اللازمة للتعامل مع هذا الانتهاك، بما في ذلك استخدام القوة عند الاقتضاء».

المالكي: السفينة كانت تقوم بمهمة بحرية من سقطرى إلى جازان

سريع: السفينة بداخلها طاقم من جنسيات دولية مختلفة (فرانس برس)

متابعة

تفاؤل إيراني حذر مع استئناف مفاوضات فيينا

استؤنفت المفاوضات النووية بين إيران والدول الكبرى أمس الاثنين، على وقع حديث إيراني عن «واقعية» غربية تنتظر ترجمة في فيينا

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بعد توقف دام 3 أيام خلال عطلة رأس السنة الميلادية الجديدة، استؤنفت أمس الاثنين، في فندق قصر كوبورغ، بالعاصمة النمساوية فيينا، المفاوضات النووية بين إيران والدول الكبرى (مجموعة 4+1 وغير المباشرة مع الولايات المتحدة)، في جولتها الثامنة، وأكدت طهران، التي توجه كبير مفاوضيها النوويين علي باقر كني إلى فيينا فجر أمس، أنها بدأت تلمس «واقعية غربية في التعاطي مع محاولة إحياء الاتفاق النووي، معيدة التذكير بشروطها من أجل التوصل إلى اتفاق.

وكانت أطراف المفاوضات النووية مع إيران قد تحدثت قبيل تعليق الجولة الثامنة من المفاوضات، والتي كانت انطلقت في 27 ديسمبر/كانون الأول الماضي، حصول التحالف لتحرير 3 مديريات غربية هي عسيلان وبيحان وعين.

سعيد خطيب زادة، أمس، عن أن هذا التقدم حصل في أربعة مواضيع، تشمل المسائل النووية ورفع العقوبات والتحقق من رفعها والضمانات. وأوضح خطيب زادة في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «التقدم في مجال تعهدات الطرف الآخر، كان أقل»، وأضعاً الكرة في ملعب الولايات المتحدة والأطراف الغربية. وفي هذا الإطار، شدّد المتحدث الإيراني على أن «الطرف الآخر لا يمكنه أن يطالبنا بتعهدات نووية أكثر من الاتفاق النووي ولا يمكنهم تنفيذ تعهداتهم أقل من الاتفاق»، لافتاً إلى أن هذه الأطراف «في حال وصلت إلى هذه القناعة، فحينها بإمكاننا حتما التوصل إلى اتفاق جيد في فيينا». كما لفت إلى أن التقدم في بعض المجالات، مثل رفع العقوبات والضمانات والتحقق من رفع العقوبات، «كان أقل» من التقدم الذي شهدته مواضيع أخرى، مشدداً على أن طهران لن تقبل «المهل المصطنعة».

وعمّا إذا كان التوصل إلى اتفاق في الجولة الثامنة من المفاوضات متاحاً، قال المتحدث الإيراني خلال مؤتمره الصحافي الأسبوعي: «نلحظ اليوم تراجعاً، أو بالأحرى واقعية من جانب الطرف الغربي في مباحثات فيينا، بأنه لا يمكن أن يتقدموا بطلبات تتجاوز إطار الاتفاق النووي». لكنه رأى أنه «من المبكر جداً الحكم على أن أميركا وأوروبا عادت للمفاوضات باجندة موضوعية وواقعية»، مؤكداً في الوقت ذاته حصول تقدم في الأيام الأولى من الجولة الثامنة. وكانت مفاوضات فيينا بين إيران والدول الكبرى قد دخلت في المضامين خلال الجولة الثامنة، بعد نجاح المفاوضين في تحديد وحصر نقاط الخلاف في ما يتعلق بالمسائل النووية ورفع العقوبات خلال الجولة السابعة ما أفضى إلى إعداد مسودة حول المسائل النووية للتفاوض عليها، لكن مسودة رفع العقوبات لم تكتمل خلال الجولة السابقة على أساس أن تجهز في الجولة الحالية. وأكد خطيب زادة، أمس، أن المفاوضات «قد ولجت إلى المضمون». وحذر من أن «نافذة الوصول إلى اتفاق في فيينا لن تبقى مفتوحة للأبد»، مضيفاً أن «هناك نصاً مشتركاً» يتم التفاوض عليه اليوم، وأن وجود هذا النص «سيبه إدراك الطرف الغربي بأنه عليه أن يتنازل عن مطالبه القصوى». وقال: «مقترحاتنا على الطاولة، وما اقترحناه خلال الجولة السابعة ورفضوه، بات جزءاً من نصوص المسودات».

وبالتزامن مع أجواء التفاؤل الحذر الصادرة من إيران وفيينا، تخرج التقديرات الإسرائيلية بتوقعات متزايدة بشأن احتمال التوصل إلى اتفاق نووي إيراني. وفي هذا الصدد، ذكرت صحيفة «إسرائيل هيوم»، أمس الاثنين، أن «التقييم الذي يتصدر جدول الأعمال السياسي لإسرائيل، هو أن تنتهي المفاوضات بين القوى العالمية وإيران بالتوصل الى اتفاق». ونقلت الصحيفة عن مصدر سياسي إسرائيلي، لم تسمه، قوله إن «المفاجأة الصادمة» ستكون «إذا لم يكن هناك اتفاق في النهاية». وأشار المصدر في حال «إسرائيل تنجح في التأثير على موقف الولايات المتحدة والقوى الأخرى التي تشارك في المفاوضات مع إيران»، لكنه استدرك بتأكيده أن هذا التأثير «ضئيل»، مضيفاً «لقد نجحنا ببطء في تقريب موقف الولايات المتحدة من موقفنا».

ولفت المصدر الإسرائيلي إلى أنه «حتى لو تم إجراء تحسينات على الاتفاقية الناشئة، فإن فرص دعم إسرائيل لها ضئيلة للغاية». وقال في هذا الخصوص: «لقد تمكنا من إجراء تحسينات صغيرة، ولكن أيضاً من التوضيح أننا لن نكون ملتزمين بها، وأننا نحتفظ بالحق في التصرف دفاعاً عن النفس كما نراه مناسباً».

من جهته، قال وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد خلال مؤتمر صحافي، أمس، أن «إسرائيل لا تعارض تلقائياً أي اتفاق مع إيران، بل تعارض الاتفاق غير الجيّد».

طهران: التقدم يرفع العقوبات والضمانات لا يزال ضئيلاً

تقرير

تسعى قوى «الإطار التنسيقي» في العراق لمنع تجديد ولاية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وذلك فيما لم يتم التوصّل لأي توافق بشأن اسم أي مرشح لرئاسة الوزراء

كواليس الحكومة العراقية

حلفاء إيران يساومون لإبعاد الكاظمي

بغداد ـ **عادل النواب**

لا تزال مساحة الخلافات بين القوى السياسية العراقية واسعة حول تشكيل الحكومة الجديدة وتسمية رئيسي البرلمان والجمهورية الجديدين، مع استمرار تمسك الأطراف النافذة في المشهد السياسي بمواقفها، وفق ما تؤكّد ثلاثة مصادر عراقية سياسية في بغداد والنجف، لـ«العربي الجديد»، مرجحة دخول وساطات جديدة لطرح مبادرات حيال الأزمة في الأيام القليلة المقبلة.

ووسط توقعات بأن تتحول الجلسة الأولى للبرلمان، المقررة يوم التاسع من يناير/ كانون الثاني الحالي، إلى جلسة مفتوحة قد تستمر أسابيع عدة قبل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل، تحدثت المصادر عن استمرار تمسك قوى «الإطار التنسيقي» بشروط حكومة توافقية ورفض تجديد ولاية ثانية لأي من الرئاسات الثلاث. ويضم «الإطار التنسيقي» تحالف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و«الفتح» بزعامة هادي العامري وكتلاً أخرى توصف عادة بأنها مقربة من طهران.

في المقابل، يصرّ زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر على خيار حكومة الأغلبية وأن تسمي كتلته (التيار الصدري) الحكومة الجديدة، وفقاً لاستحقاق الانتخابات، إذ حلّ أولاً بواقع 73 مقعداً، بفارق كبير عن أقرب منافسيه من القوى السياسية العربية الشيعية التي درج العرف السياسي في البلاد منذ عام 2003 أن يكون رئيس الوزراء منها.

وشهدت الأيام الماضية حراكاً سياسياً واسعاً في كل من بغداد والنجف، بين قوى سياسية مختلفة، بهدف ترتيب لقاء جديد بين مقتدى الصدر وقيادات وممثلين عن قوى «الإطار التنسيقي». خلال الأيام المقبلة، أملاً بالتوصل إلى تفاهمات أولية حول شكل الحكومة الجديدة، ومسألة «الكتلة الكبرى» داخل البرلمان العراقي، التي منحها الدستور حق تشكيل الحكومة. وجاء هذا التحرك بعد إخفاق الاجتماع الثاني بين الطرفين في مدينة النجف، الأربعاء الماضي، إذ انتهى من دون أي نتائج ملموسة، وجرى إلغاء مؤتمر صحافي كان مقرراً عقب الاجتماع، الذي دام لنحو ساعتين في منزل الصدر في النجف القديمة.

وبحسب المصادر ذاتها، فإن قيادات «الإطار التنسيقي» أبلغت الصدر رسمياً رفضها تجديد ولاية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بعد مؤشرات لدى تلك القوى إلى أن الصدر لا يعارض تجديد ولاية الكاظمي، بصفته مرشح تسوية غير تابع لأي جهة سياسية. وقال نائب برلماني رفضها شارك في الاجتماع الأول الذي عقد بين الصدر وقوى الإطار التنسيقي في بغداد الشهر الماضي، لـ«العربي الجديد»، إن «أي بوادر تفاهم أو اتفاق لم ترشح إلى الآن، ولا صحة لأي مبادرة وساطة، لا من النجف (مرجعية السيد علي السيستاني)، ولا من طهران». وأضاف النائب الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن «التحرك يجب أن يكون لإقناع الصدر بالعدول عن مطلب حكومة الأغلبية، واختيار ما يؤيده الجميع، وهي حكومة توافقية تشارك فيها القوى الفائزة ببرنامج حكومي واضح لأربع سنوات»، معتبراً أنّ «أي حكومة بعيدة عن التوافق، لن تستمر أكثر من 6 أشهر».

وأكد نائب آخر في اتصال مع «العربي الجديد»، أنه «لغاية الآن لا يوجد اتفاق على أي مرشح لرئاسة الوزراء، لكن الأسماء

يتم طرح اسماء مرشحين لإبعاد أي فرصة للتجديد للكاظمي

لا اتفاق أو طرح رسمياً بعد لاسم أي مرشح لرئاسة الحكومة

تطرح لغرض إبعاد أي فرصة للتجديد لمصطفى الكاظمي، الذي ترفضه قوى سياسية في الإطار التنسيقي».

من جهته، قال القيادي في تحالف «الفتح» (الجناح السياسي للحشد الشعبي)، مختار الموسوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «أبرز الأسماء المتداولة حالياً لتولي رئاسة الحكومة العراقية الجديدة هي حيدر العبادي (رئيس الوزراء الأسبق)، وأسعد العيداني (محافظ البصرة)، وعلي شكري (وزير التخطيط الأسبق). كما أن هناك أطرافاً سياسية داخل الإطار التنسيقي تطرح اسم نوري المالكي». وأوضح الموسوي أن «هذه الأسماء لكي يتم الاتفاق عليها، يجب أن تطرح رسمياً على باقي القوى السياسية السنية والكردية، لكن حتى الآن لا اتفاق أو طرح رسمياً لاسم أي مرشح».

وتابع الموسوي أن «الاتفاق على اسم مرشح رئاسة الوزراء للمرحلة المقبلة سيتم بعد الاتفاق على شكل الحكومة، فإذا كانت حكومة أغلبية كما يريدها الصدر، فهو الذي سيرشح رئيسها، لكن إذا كانت توافقية كما تريدها أغلب القوى السياسية، فالأسماء المطروحة حالياً ستكون هي الأقرب للمشهد، خصوصاً أنه ليس هناك أي اعتراض سياسي على هذه الأسماء».

في المقابل، قال القيادي في التيار الصدري رياض المسعودي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «التيار الصدري حتى اللحظة لم يطرح اسم مرشحه لرئاسة الوزراء، كون الحوارات تجري والتفاوض ما زال مستمراً مع كل الأطراف السياسية بخصوص هذا الأمر. لكن التيار لديه الكثير من الشخصيات المؤهلة لهذا المنصب».

وبيّن المسعودي أن «بعض القوى السياسية طرحت أسماء لرشحين لرئاسة الوزراء، مثل أسعد العيداني وحيدر العبادي وعلي شكري وغيرهم، لكن يبقى حق ترشيح شخص رئيس الحكومة الجديد للتيار الصدري، كونه يشكل الكتلة الكبرى إلى الآن والطرف الذي حصل على أعلى المقاعد في البرلمان الجديد». وأكد أن «التيار الصدري ما زال مصراً ويعمل على تشكيل حكومة أغلبية لا حكومة توافقية، ورئيس الوزراء سيكون من اختيار التيار الصدري والقوى التي ستكون ضمن كتلته الكبرى». ولفت إلى أن «التيار الصدري يبحث عن رئيس حكومة قادر على تنفيذ ما يعد به، ولا يبحث عن أسماء شخصيات تكون مرضية ومدعومة من قبل قوى داخلية أو حتى خارجية».

في السياق، قال الخبير في الشأن السياسي العراقي أحمد الشريفي، في اتصال مع «العربي الجديد»، إن «هناك قوى سياسية معروفة تطرح أسماء بعض الشخصيات كمرشحة لرئاسة الوزراء، من أجل حرق هذه الأسماء ومنع توليها رئاسة الحكومة، فهي تريد حصول رفض مسبق لها على المستوى السياسي أو حتى الشعبي». وتوقع الشريفي أن «تدفع أطراف سياسية الشارع العراقي للتظاهر لرفض بعض المرشحين لرئاسة الوزراء، خصوصاً أن الأسماء المرشحة حالياً كانت مرشحة في فترات سابقة، ولكن تم رفضها من قبل الشارع العراقي».

وجاء كشف أسماء بعض المرشحين لرئاسة الوزراء بعد دعوة رئيس الجمهورية العراقية برهم صالح البرلمان الجديد إلى عقد جلسته الأولى في التاسع من الشهر الحالي، وذلك بعد ثلاثة أيام من إعلان المحكمة الاتحادية العليا في البلاد المصادقة على نتائج الانتخابات.

قوى «الإطار التنسيقي» ترفض تجديد ولاية الكاظمي (حسين فالح/فرانس برس)

شرق غرب

رئيسي: محاكمة ترامب او الثأر لسليماني

تعهد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي (الصورة)، أمس الإثنين، بالثأر لمقتل قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الجنرال الإيراني قاسم سليماني قبل عامين، ما لم تتم محاكمة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وقال رئيسي في كلمة تلفزيونية: «إذا لم يُحاكم ترامب و(وزير الخارجية السابق مايك) بومبيو أمام محكمة عادلة لارتكاب جريمة اغتيال الجنرال سليماني، فإن المسلمين سيثأرون لشهيدنا».

(رويترز)

العراق: طائرتان مسيّرتان تهاجمان قاعدة اميركية

تعرضت قاعدة عسكرية تنتشر فيها قوات أميركية ضمن مهام التحالف الدولي في مطار بغداد الدولي، أمس الإثنين، إلى هجوم بطائرتين مسيرتين. وكشفت مصادر أمنية عراقية أن "قاعدة فيكتوريا الواقعة بمحيط مطار بغداد الدولي (غربي العاصمة) تعرضت إلى هجوم بطائرتين مسيرتين تحملان مواد متفجرة، لكن منظومة الدفاع الجوي التابعة للقاعدة الأميركية، تمكنت من إسقاط الطائرتين، من دون وقوع أضرار بشرية ومادية».

(العربي الجديد)

ليبيا: تهديدات لمفوضية الانتخابات

أعلن رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا عماد السائح، أمس الإثنين، تلقيهم تهديدات في حال نشر قوائم المرشحين النهائية بوجود مرشحين معينين. وأضاف خلال إحاطته أمام مجلس النواب الليبي في مدينة طبرق، أن «معارضين للانتخابات هددوا باقتحام المفوضية، عندما وصلنا إلى إصدار القائمة النهائية للمرشحين. وقالوا إنه في حال صدور القائمة النهائية بأسماء معينة سوف يتم اقتحام هذه المؤسسة وسيتم إيقاف العملية بشكل كامل».

(الأناضول)

سيول: لتحقيق انفراجة مع بيونغ يانغ

تعهد رئيس كوريا الجنوبية مون جاي – إن (الصورة)، أمس الإثنين، باستغلال الأشهر الأخيرة له في منصبه للسعي من أجل تحقيق انفراجة دبلوماسية مع كوريا الشمالية، رغم التزام بيونغ يانغ الصمت التام إزاء محاولاته لإعلان السلام بين الجانبين. وقال مون في كلمة بمناسبة حلول العام الجديد قبل انتهاء ولايته التي استمرت خمسة أعوام في مايو/ أيار المقبل: «ستواصل الحكومة تطبيع العلاقات بين الكوريتين وسلك طريق لا رجعة فيه للسلام حتى النهاية».

(رويترز)

تعهّد عالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية

تعهدت الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن (الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا)، أمس الإثنين، «منع انتشار» الأسلحة النووية، في بيان مشترك قبل مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأبدت الخارجية الروسية أملها في أن يساعد هذا التعهّد على «تخفيف التوتر في العالم»، بينما اعتبر نائب وزير الخارجية الصيني ما تشاوتشو، أن «البيان المشترك سيساعد في زيادة الثقة المتبادلة».

(فرانس برس)

مقابلة حاورتها من نيويورك **ابتسام عازم**

ترى رئيسة مجلس الأمن الدولي لشهر يناير الحالي، النرويجية منى يول، في مقابلة مع «العربي الجديد»، أن مصلحة إسرائيل تقتضي تحقيق حل الدولتين، وتجزم بأنها لا تشعر بالندم على مبادرتها لمحادثات أوسلو. وتشير إلى أن الأولوية في سورية هي متابعة المسار السياسي

منى يول

■ في مقابلة أجريتها مع مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مايكل لينك، قال إنه «بسبب الاختلال الاستثنائي في ميزان القوة بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن الطريقة الوحيدة التي سينتهي بها هذا الاحتلال، والطريقة الوحيدة التي سيتمكن الفلسطينيون من خلالها من تقرير المصير، كما وعدتهم قرارات الأمم المتحدة، هي اتخاذ المجتمع الدولي خطوات حاسمة لمحاسبة إسرائيل، باستبعادها من الاتفاقيات التجارية والثقافية والاستثمارية، وكذلك من خلال وقف مبيعات الأسلحة لها، إلى أن توافق على إنهاء احتلالها وإزالة المستوطنات والاعتراف بحق الفلسطينيين في الاستقلال والحرية». هل توافقينه في هذه المقاربة؟

إن مقاربتنا في ما يخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هي إيماننا بضرورة التوصل لحل عبر المفاوضات. إننا ندعم جميع قرارات مجلس الأمن، بما فيها تلك التي تعزز حل الدولتين. ولهذا السبب بقينا، منذ عقد اتفاقيات أوسلو، نضغط من أجل المفاوضات. كما عملنا بالوقت نفسه على تعزيز السلطة الفلسطينية بطرق مختلفة، بما فيها من خلال تنسيق مساعدات المانحين منذ الاتفاقيات.

■ ولكن العديد من الفلسطينيين ينظرون إلى السلطة بأنها فاسدة، كما أن سجلها حول حقوق الإنسان إشكالي، ناهيك عن عدم إجراء انتخابات. ولكن الأهم من كل هذا هو الاحتلال وممارساته ضد الفلسطينيين، والمجتمع الدولي ينتقد إسرائيل من دون أي تبعات. لماذا تهتم إسرائيل لتلك التصريحات التي لا تتعدى كونها مجرد تصريحات، في الوقت الذي تستمر فيه بالاستفادة من الاحتلال اقتصادياً ومن ناحية السيطرة على الأراضي والكثير من الأمور غيرها؟

أعتقد أن كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني يستفيد كدولة مستفيدة من الاحتلال كما قلت أنت. ولكن يمكن لإسرائيل أن تتحدث عن نفسها. أعتقد من مصلحة إسرائيل تحقيق حل الدولتين، لأنه لا يمكن أن يستمر الاحتلال للأبد. يجب أن تكون هناك طريقة لإنهاء الاحتلال وإيجاد حل سلمي. هناك حاجة لحوار بين جميع الأطراف. الترويج كانت تفضل دائماً الحوار بدلاً من المقاطعة أو عدم التحدث لطرف ما. ونعتقد أنه من أجل تحقيق السلام، عليك الحديث مع أعدائك وأولئك الذين لا تتفق معهم. وكان الوضع مختلفاً عندما أصررنا على أن تضم المحادثات منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك. كانت مصنفة على أنها منظمة إرهابية. ولذا، ما زلت أعتقد أن أي نوع من التدابير، لمقاطعة أو استبعاد شخص ما، لن يحل المشكلة في الواقع.

■ أنت كنت من الأشخاص الرئيسيين الذين بادروا لبدء محادثات أوسلو السرية والتي أدت إلى الاتفاقية. اليوم بعد حوالي 30 سنة من تلك الاتفاقيات الوضع على الأرض بالنسبة للفلسطينيين أسوأ مما كان عليه قبل أوسلو. كما أن حل الدولتين يبدو بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. هل تشعرين بالندم لبدء تلك المحادثات السرية؟ لماذا لم تنجح، وما هي الأخطاء التي ارتكبت؟

لا أشعر باي ندم على الإطلاق. أعتقد أنه ليس من الخطأ أبداً الجمع بين الأطراف ومحاولة تحقيق السلام والمصالحة، وهو ما تم بالفعل في عملية أوسلو. كانت العملية عبارة عن شيئين: اتفاق على نوع من التنفيذ التدريجي لقضايا مختلفة. أعني، لقد كان اتفاقاً ضمن مبدأ «خطوة بخطوة»، لذلك، لم تكن اتفاقية سلام كاملة. الأمر الثاني هو الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي أعتقد أنه كان أيضاً أمراً صحيحاً للغاية. وجود منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وتصنيفها على أنها منظمة إرهابية، ليس فقط من قبل إسرائيل ولكن أيضاً من قبل الولايات المتحدة، جعل الوضع صعباً. لقد أعادت أوسلو الفلسطينيين تدريجياً إلى الساحة الدولية، وكان من المفترض أن تؤدي إلى حل الدولتين.

ولكن بعد ذلك حدث الكثير من الأشياء، وربما يستغرق الأمر كتاباً لشرح الأخطاء التي وقعت. إحدى الإجابات العامة هي أن كلا الجانبين توقف أو لم يفعل ما كان من المفترض أن يقوم به وفقاً للاتفاقيات. كما أن مقتل أحد الضامنين والموقع على الصفقة من الجانب الإسرائيلي، إسحق رابين، أدى دوراً مهماً، وهو ما جعل الأمور أكثر صعوبة، إذ وصلت إلى السلطة في إسرائيل أحزاب كانت ضد الاتفاق. ومن الجانب الفلسطيني كذلك تطورت الأمور بشكل لم يكن جيداً بالضرورة.

أي محاولة لجلب الطرفين معاً والتوصل لاتفاق يؤدي لحل الدولتين، تحت رعاية دولية، لم تكن ممكنة وهذا يتعلق بالإرادة السياسية والقدرة. لا أعتقد أن هذا يخدم أي طرف إذا قمنا بإلقاء اللوم على هذا الطرف أو ذاك. ولكن كنا واضحين منذ البداية أن أي خطوات أحادية الجانب، كبناء المستوطنات، وعمليات الإخلاء والهدم (لبيوت الفلسطينيين) وجميع ذلك، تُشكّل عائقاً أمام تحقيق حل الدولتين من دون شك.

■ صحيح أن هناك كل تلك القرارات الدولية لمجلس الأمن والأمم المتحدة. ولكن الواقع أي التطبيق على الأرض يظهر حقيقة مختلفة. فعلى سبيل المثال وصل عدد المستوطنين في الضفة والقدس المحتلتين إلى قرابة 700 ألف مستوطن. وغيرها من الوقائع. وفي الحقيقة إن الواقع اليوم هو واقع الدولة الواحدة بأنظمة تطبق بشكل مختلف على اليهود الإسرائيليين من ناحية، ونظم أخرى تطبق على الفلسطينيين؟

لا أؤمن بحل الدولة الواحدة. يقول البعض إنه سيكون واقعاً إن لم تتغير الأمور. ولكن هذا ليس حلاً، لأن ذلك سيعني، ولأسباب عملية، استمرار الاحتلال بطريقة أو بأخرى مع استمرار إسرائيل بالسيطرة، ومن ناحية أخرى، فإن الوضع من المحتمل أن يتغير لصالح الأغلبية الفلسطينية من الناحية الديمغرافية. وهذا سيعني بشكل ما نهاية الدولة اليهودية. ولا أعتقد أنه مقبول أيضاً بالنسبة لإسرائيل.

أما في ما يخص المستوطنات فقد أدنّاها وقلنا ذلك بصوت عال وواضح. وأعتقد أن أغلبية الدول في المجتمع الدولي تقول هذا. إذا تمكن الطرفان من التوصل لاتفاق حول الحدود، فإن هناك طرقاً يمكن من خلالها التعامل مع المستوطنات. لا أعتقد أننا وصلنا إلى نهاية حل الدولتين، ولكن طبعاً يجب أن يكون هناك اتفاق حول كيفية تقاسم تلك الأرض.

■ المفاوضات الدستورية السورية برعاية الأمم المتحدة مستمرة منذ سنوات ولا يبدو أنها تحرز أي تقدم. كما سمعنا، في بداية الثورة السورية، الكثير من الدول الغربية تطالب بتنحي بشار الأسد. اليوم لا نسمع أي تصريحات مشابهة. هل هناك استراتيجية موحدة، على الأقل للدول الغربية، لمواجهة سياسات الأسد في المناطقة وإضاعة الوقت في المباحثات الدستورية؟

يمكنني فقط الحديث باسم النرويج. صحيح أن الجميع يشعر بالإحباط بسبب عدم إحراز تقدم في محادثات اللجنة الدستورية. على الرغم من ذلك سمعنا جميع الدول الأعضاء وهي تدعم مبعوث الأمم المتحدة لسورية، غير بيدرسون، وجهوده خلال إحاطته الأخيرة أمام المجلس. وهو يعمل بلا هوادة للمضي قدماً. وعبّر عن شعوره بضرورة محاولة عقد جولة جديدة على الرغم من التحديات. كما تحدث عن مواصلة العمل على نهج مواز وعلى مقاربة «خطوة بخطوة»، مع الأخذ بعين الاعتبار، بقدر أكبر، جميع الجهات الفاعلة والتي لها دور في النزاع، بما فيها الخارجية. من المهم للغاية أن يدعم مجلس الأمن عمل بيدرسون. لا يسعنا التخلي عن هذا المسار السياسي.

في الوقت ذاته، نحن مستمرون في العمل على المجال الإنساني لأن معاناة السوريين كبيرة. في آخر لقاء عقده مجلس الأمن (في ديسمبر/كانون الأول الماضي) استمعنا لإحاطة مسؤول الشؤون الإنسانية مارتن غريفيث، الذي لفت الانتباه إلى أن الأوضاع الإنسانية لا تسير بالاتجاه الصحيح (نقص في حجم دعم الدول المانحة مقابل زيادة عدد المحتاجين). ولذلك انفتحت النرويج بشكل أكبر، على ما يسمى ببرامج التعافي المبكر.

■ حذرت الأمم المتحدة من أن أفغانستان ستشهد في العام الحالي أكبر أزمة إنسانية في العالم. في الوقت ذاته لا يبدو أن المجتمع الدولي في عجلة لإيجاد حل لمواجهة احتمال الانهيار الكامل للاقتصاد الأفغاني ومعه ما تبقى من مؤسسات الدولة. لماذا لا نرى تحركاً أكبر في ما يخص المساعدات الإنسانية ورفع تجميد الأصول والأموال الأفغانية؟

مرة أخرى، لا يمكنني التحدث إلا نيابة عن بلدي، ونحن بالتأكيد نعمل بنشاط كبير من أجل التأكد من وصول الحد الأقصى من المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان من خلال منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المختلفة. وغير الحكومية التي تقوم بعمل رائع. كما تبنى مجلس الأمن القرار 2615 (2021) الذي يحاول معالجة قضية تقديم المساعدات على الرغم من العقوبات.

■ ولكن حتى مع اعتماد القرار الجديد وحتى لو تمكنت الأمم المتحدة من الحصول على المزيد من المساعدات، فإن ذلك لن يحل المشاكل الاقتصادية. قبل استيلاء طالبان على السلطة في أغسطس/آب كان 75 في المائة من الإنفاق العام للدولة في أفغانستان يعتمد على المساعدات الدولية. هذا نموذج اقتصادي غير مستدام على المدى الطويل. لذلك، ما زال خطر حدوث انهيار كامل للاقتصاد قائماً في ظل استمرار تجميد الأصول والأموال. ماذا سيعني الانهيار التام للمؤسسات الأفغانية والدولة للبلد والمنطقة؟

لا أعتقد أن من مصلحة أي أحد أن نرى انهياراً في أفغانستان. يجب تجنب ذلك بأي ثمن بسبب معاناة الأفغان. نعمل كذلك من أجل حضور قوي لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان. وسيتم التصويت على تجديد عمل ومهام البعثة في شهر مارس/آذار المقبل. وعلينا التأكد من حصولها على الأدوات اللازمة لمساعدة الشعب الأفغاني، واستمرار العمل الرائع على الأرض. من الضروري أن توضح الأمم المتحدة لطالبان بأن هناك عدداً من الخطوات التي يجب أن يتخذوها، بما فيها حقوق النساء والفتيات، والتعليم، وتشكيل حكومة تشمل أطياف الشعب الأفغاني وأمور مشابهة. الأمم المتحدة يمكنها القيام بحوار من هذا القبيل، لأنها تستطيع الحديث نيابة عن المجتمع الدولي. ولا يخفى على أحد أننا مستمرون في حوار مع طالبان منذ سنوات عديدة.

> حلّ الدولتين من مصلحة إسرائيل وعملنا على تعزيز السلطة الفلسطينية
>
> لا يسعنا التخلي عن المسار السياسي في القضية السورية
>
> لا يخفى على أحد أننا مستمرون في حوار مع طالبان منذ سنوات عديدة

سيرة

■ منى يول، مواليد، 1959، بادرت مع زوجها الدبلوماسي والسياسي النرويجي، تيري رود لارسن، إلى بدء محادثات أوسلو السرية التي أدت إلى توقيع اتفاق عام 1993.

■ عملت سفيرة لبلادها في عدد من العواصم من بينها لندن (2014-2019)، وتل أبيب (2001-2004) والقاهرة (1994-1997).

■ تقلدت عدداً من المناصب رفيعة المستوى في وزارة الخارجية النرويجية من بينها نائبة لوزارة الشؤون الخارجية للشرق الأوسط، كما منصب نائبة لوزير الخارجية عام 2000.

يول: لستُ نادمة على دوري في الفاقات أوسلو (فيف راديت/Getty)

المساعدات في سورية

بعد مرور ستة أشهر على قرار مجلس الأمن الذي يسمح بدخول المساعدات الإنسانية العابرة للحدود لسورية، ترى منى يول أن «فهمنا الواضح لنص القرار 2585 (2021)، هو أنه سينتهي في يوليو/تموز المقبل. لا نرى أي سبب لتحدي ذلك. كما يطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقريره عن التقدم المحرز حول آلية تقديم المساعدات (العابرة للحدود وخطوط التماس)». وتعتبر أنه لا حاجة للتصويت على الأشهر الستة المتبقية.

التغير المناخي والفيتو الروسي

حول فشل مجلس الأمن الدولي، الشهر الماضي، في تبني قرار حول تهديد التغير المناخي للأمن والسلم الدوليين بسبب الفيتو الروسي، تُشدّد منى يول على أنها «شعرت بخيبة الأمل لاستخدام الفيتو ضد القرار»، وتشير إلى وجود رابط واضح بين تغير المناخ والأمن، بمعنى تقلص نسبة الأراضي لإطعام السكان، والفيضانات التي تؤدي إلى نزوح الناس عن منازلهم، وندرة الغذاء بسبب الجفاف وغيرها، فضلاً عن زيادة النزوح والصراعات على الأراضي والموارد.

خاص

مصر تستعد لإرسال وفد أمني إلى غزة وإسرائيل

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة مطلعة على الوساطة التي يقودها جهاز المخابرات العامة بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، لـ«العربي الجديد»، أن القاهرة بصدد إرسال وفد إلى الأراضي المحتلة، وقطاع غزة، لنزع فتيل الأزمة الراهنة على ضوء التصعيد الأخير، بعد إطلاق صاروخين من قطاع غزة سقطا قبالة سواحل تل أبيب، يوم السبت الماضي، وأعقبهما توجيه سلاح الجو في جيش الاحتلال ضربات لمواقع تابعة لحركة «حماس» في القطاع، فجر الأحد. وقال أحد المصادر، إن الخطوة المصرية تأتي في ظل ما يتردد عن مسؤولية «حماس» عن التصعيد الأخير، وإن الحركة كانت ترغب في الإعلان عن التطور العسكري الجديد في المشهد هناك بظهور صاروخ «سام 7»، وأن الجانب الإسرائيلي ليس وحده الذي لم يكن مقتنعاً برواية المقاومة بشأن إطلاق الصواريخ وأنها جاءت بسبب أخطاء فنية نتيجة الطقس السيئ، وأشار المصدر إلى أنه من خلال الاتصالات التي جرت بين الوسطاء في جهاز المخابرات العامة والمسؤولين في الطرفين، الاحتلال و«حماس»، فإن حركة المقاومة الفلسطينية لم تكن معنية بتصعيد من وراء تلك الخطوة، ولكن وضح أنه نتج عنها في الوقت ذاته، الإعلان عن دخول السلاح الجديد ساحة المعركة، ولذلك لم تكن معنية بالرد على الضربات الإسرائيلية.

ورجح المصدر أن تكون الخطوة من جانب الفصائل وعلى رأسها «حماس»، قد أوصلت رسائل ردع أكثر منها إيصال رسائل تصعيدية، خصوصاً في ظل حالة التأهب لدى الغرفة المشتركة لأجنحة المقاومة الفلسطينية، بعد تحذيرات حركة «الجهاد الإسلامي» بشأن حياة الأسير المضرب عن الطعام هشام أبو هواش، والذي تلعب القاهرة دوراً كبيراً لإنهاء أزمته منعاً للتصعيد، بحسب المصدر. وأكد المصدر أنه «سيكون لظهور هذا السلاح على ساحة معارك غزة ما بعده، وربما يكون سبباً في تسريع وتيرة ملفات كثيرة معلقة».

وأشار إلى أن هناك انزعاجاً مصرياً من ظهور السلاح الجديد، خصوصاً في ظل ظهور نسخ منه في أيدي عناصر مسلّحة في سيناء، مشيراً إلى أن هذا الملف سيكون ضمن مباحثات الوفد المصري، في شق متعلق بأمن الشريط الحدودي ومنع تسرّب مثل تلك الأسلحة إلى أيدي العناصر المسلّحة في سيناء التي تخوض معارك ضد الجيش المصري. وتكمن خطورة صواريخ «سام 7» السوفييتية، حسب خبير عسكري مصري، في أنها ذات تأثير مزدوج على العدو، بفضل سهولة حملها وقدرتها على مفاجأة الطائرات المعادية التي تحلق على ارتفاعات منخفضة في ثوان معدودة، من دون إمكانية أي وسيلة استطلاع جوي رصدها مثلما يحدث مع وسائل الدفاع الجوي الضخمة.

وتستخدم هذا النوع من الصواريخ نحو 50 دولة حول العالم، بينها عدة دول في الشرق الأوسط منها مصر، وسورية، ولبنان، والعراق، وليبيا، والمغرب، وإيران، واليمن، والسودان. ويمكن لصواريخ «سام 7» تدمير أهداف جوية تضم الطائرات التكتيكية والمروحيات والطائرات المسيرة والصواريخ المجنحة. في المقابل، كشف مصدر آخر لـ«العربي الجديد»، عن اتصال جرى أخيراً بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس جهاز المخابرات العامة المصري اللواء عباس كامل، تطرقا فيه للقاء عباس بوزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، مشيراً إلى أن الخطوة لم تلقَ قبولاً مصرياً، خصوصاً أن القاهرة كانت ترغب في عقد لقاء تنسيقي بحضور ممثلين لها بين عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، ترسيخاً لدورها في القضية الفلسطينية.

> تخشى مصر وقوع صواريخ «سام 7» في أيدي مسلّحين في سيناء

رجّحت مصادر توجيه «حماس» رسائل عبر الصاروخين (نضال الوحيدي/Getty)

متابعة

تونس: لجنة الدفاع عن البحيري تبدأ تدويل ملف اختطافه

> انتقلت لجنة الدفاع عن القيادي في حركة النهضة التونسية، نور الدين البحيري، إلى معركة قضائية كبيرة، داخل تونس وخارجها

تونس ـ **العربي الجديد**

أكدت هيئة الدفاع عن القيادي في حركة النهضة نور الدين البحيري، أمس الإثنين، أنها سترفع قضايا عدة ضد الرئيس قيس سعيد ووزير الداخلية توفيق شرف الدين، لدى هيئات إقليمية ودولية، بسبب ما وصفته بـ«الاختطاف والإخفاء القسري» في حق البحيري. وقال عميد المحامين السابق، المحامي عبد الرزاق الكيلاني، خلال ندوة صحافية عقدتها الهيئة في «دار المحامي» بالعاصمة تونس، إن «القيادي في حركة النهضة نور الدين البحيري في حالة اختفاء قسري، وهي جريمة لا تسقط بالتقادم». وتطرق الكيلاني إلى ظروف وطريقة اعتقال البحيري، مشدداً على أنه لم يتم احترام الحصانة التي يتمتع بها البحيري كنائب ومحامٍ. واعتبر أن «وضعية البحيري لا تعرفها قانوناً، فهو ليس في حالة إيقاف ولا احتفاظ». وشدّد على أن «هذه الممارسات يعاقب عليها القانون الجنائي، ومن أخطر الجرائم التي ترتكب في حق الإنسان، وهو من دون طعام وماء ودواء».

من جهته، أوضح عضو هيئة الدفاع، المحامي سمير ديلو، أن البحيري موجود حالياً في قسم الإنعاش الخاص بمرضى القلب بمستشفى الحبيب بوقطفة في بنزرت. ورجح أن تكون هناك ثلاثة أماكن قد يكون البحيري محتجزاً فيها، وهي ثكنة الرمال في مدينة منزل جميل، ومركز التكوين الفلاحي بنفس الجهة، أو في منزل كان مخصصاً لاحتجاز المعارضين قبل الثورة. وكشف ديلو أن وفداً عن الهيئة الوطنية لمقاومة التعذيب والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، قد تمكن من لقاء البحيري، وأعلمهم بدخوله في إضراب عن الطعام مع الامتناع عن تعاطي أدويته.

وتساءل ديلو عن سبب اختطاف واحتجاز البحيري، والخطر الذي يمثله على الأمن العام، معتبراً أن هذا الاحتجاز جاء في انتظار استكمال ما يعتبره رئيس الجمهورية قيس سعيد تطهيراً للقضاء. وكشف ديلو أنه تم إيداع شكاوى عدة في تونس وخارجها ضد رئيس الجمهورية، ووزير الداخلية، ومن بينها شكوى لوكالة الجمهورية في الاختطاف والإخفاء القسري، وأخرى لدى الاتحاد الدولي للمحامين، وأخرى لدى اتحاد المحامين العرب. وكشف أنه سيتم التواصل مع كل الهيئات الحقوقية الإقليمية والدولية في هذا الموضوع.

من جهتها، قالت سعيدة العكرمي، زوجة نور الدين البحيري، إنه تم منعها من زيارة زوجها في الأيام الأولى ولم تكن تعرف مكانه تحديداً ولا الجهة التي نُقل إليها، ثم سمح لها بالدخول إلى المستشفى، مساء أول من أمس الأحد، عندما تدهورت حالته الصحية. ولكنها فوجئت عندما أرادت الدخول للاطمئنان عليه بشرط التوقيع على وثيقة لم تكن تعلم مضمونها ولا خلفياتها، دون أن يسمية في تصريحات سابقة «أين مؤكدة أن هذا غير قانوني بالمرة. وقالت العكرمي إنها رفضت التوقيع، لأن من يزور مريضاً في أي مستشفى لا يوقع عادة على أي وثيقة، إلا إذا كان شهادة وفاة، وهو ما جعلها تعود أدراجها. وحمّلت العكرمي، رئيس الجمهورية قيس سعيد، ووزير الداخلية توفيق شرف الدين، مسؤولية صحة زوجها، مؤكدة أن سعيّد حرّض مرات عدة على زوجها، بتصريحاته واستهداف كل العائلة. وتساءلت العكرمي، بناء على تلك الاتهامات التي وجهها سعيد لزوجها من دون أن يسميه في تصريحات سابقة «أين المليارات والقصور التي قالوا إننا نملكها؟».

ومساء أول من أمس الأحد، قال القيادي في «النهضة» رياض الشعيبي، إنه جرى نقل البحيري إلى المستشفى، وهو في «حالة خطرة جداً» و«يواجه الموت». وحتى يوم أمس، لم يصدر تعليق من السلطات التونسية بخصوص البحيري، لكن وزارة الداخلية أعلنت في بيان بالتزامن مع اعتقاله عن قرار بـ«وضع شخصين قيد الإقامة الجبرية، عملاً بالقانون المنظم لحالة الطوارئ، وحفاظاً على الأمن والنظام العامين».

ولم تكشف الوزارة عن اسمي الشخصين الموضوعين قيد الإقامة الجبرية، لكنها أكدت حرصها على «التقيد بالضمانات المكفولة بمقتضى الدستور، تحديداً لجهة توفير ظروف الإقامة الملائمة والإحاطة الصحية اللازمة للمعنيين بهذا القرار». وكانت الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، قد أبدت قلقها حيال مصير البحيري، وكذلك فتحي البلدي الذي عمل مستشاراً لوزير داخلية أسبق وأوقف أيضاً صباح الجمعة. ولم يعرف حتى صباح أمس مكان توقيف البلدي.

وكانت حركة «النهضة» قد حمّلت يوم الجمعة الماضي، سعيّد ووزير الداخلية، المسؤولية المباشرة عما اعتبرتها «عملية اختطاف» القيادي البحيري، والبحيري محام وسياسي، وشغل منصب وزير العدل بين عامي 2011 و2013، ثم أصبح وزيراً معتمداً لدى رئيس الحكومة بين 2013 و2014.

لا يتناول البحيري (يسار) أدويته ولا طعاماً (فتحي بلعيد/فرانس برس)

تبدو لنا ظاهرة الحروب الصليبية مفهومة، إلا أن قراءة أكثر عمقاً تتيح فهم الأبعاد غير الدينية لها من وجهتي النظر الغربية والعربية، وهو ما يشرحه تقرير لنيكولاس لوبوتر تنشره «العربي الجديد» بالتزامن مع موقع «أوريان 21»

أهمية تغيير مركز النظرة

تدريس الحروب الصليبية

نيكولاس لوبوتر

تشكل الحروب الصليبية، من فيلم مملكة السماء (ريدلي سكوت، 2005)، إلى لعبة الفيديو «أساسنز كريد» (عقيدة الاغتيالي - يوبي سوفت، 2007)، مصدر إلهام متكرر لمنتجات ثقافية مختلفة، إلى أن أصبحت هذه الظاهرة التاريخية تبدو لنا معروفة جداً، أو على الأقل مألوفة. غير أنه يمكن إعادة مساءلة تصوراتنا المشتركة، المتأثرة جداً بالاستشراق، من خلال البحث الجامعي، وفي المقام الأول من خلال العمل الأخير لغابرييل مارتينيز- غروس. يقوم الأستاذ الفخري للتاريخ في جامعة نانتير (باريس) في أحدث أعماله، المعنون «على الجانب الآخر من الحروب الصليبية»، بإعادة النظر إلى حد كبير في رؤيتنا التقليدية للحملات الصليبية، معتمداً في ذلك على مؤرخين عربيين كبيرين (1)، ومتيحاً خروجاً حقيقياً من النظرة الممركزة (2).

النظرة التقليدية للحملة في الغرب

تقليدياً، يتم تعريف الحملة الصليبية، على حدّ قول المؤرخ ميشيل بالارد، على أنها «حج مسلح، هدفه /تحرير القبر المقدس/ (كنيسة القيامة) في القدس». تمنح الحملة الصليبية، التي أُطلقت بناءً على مرسوم بابوي، لأولئك الذين يذهبون للقتال من أجل المسيح، امتيازات عدة (مثل تعليق الديون)، ولكنها تمنح بشكل خاص غفران الخطايا التي ارتكبت سابقاً. يمتد مشروع «تخليص» القدس هذا بصفة شاملة من نهاية القرن الحادي عشر (مع نداء مجلس كليرمون للبابا أوربان الثاني عام 1095، والذي أطلق الحملة الصليبية الأولى) إلى القرن الرابع عشر (عندما بدأ التخلي تدريجياً عن فكرة إعادة احتلال الدول الصليبية للشرق، التي فُقدت في عام 1291). ومع ذلك، لم يظهر مصطلح «الحملة الصليبية» في الغرب، إلا في منتصف القرن الثالث عشر، ليحل محل التعبيرات السابقة مثل «الطريق»، «رحلة القدس»، «الرحلة الاستكشافية»، أو حتى «العبور إلى ما وراء البحر».

تنوع الحملات الصليبية

غير أن مصطلح «الحملة الصليبية» هذا، وكذلك النهج الذي يركز على الأرض المقدسة، يميلان إلى إخفاء تنوع الظاهرة. فبغض النظر عن القدس، فإن الحملات الصليبية استهدفت أراضي أخرى كثيرة. يمكن التفكير مثلاً في مناطق أخرى كان يسيطر عليها المسلمون (مثل إسبانيا أو صقلية)، ولكن أيضاً في الأقاليم «الوثنية» في أوروبا الشرقية (مثل بروسيا، وهي مجال غزو الفرسان التوتونيين منذ نهاية القرن الثاني عشر).

وقد يحدث حتى أن تدور حروب صليبية في قلب الغرب المسيحي تستهدف الهراطقة (أي المسيحيين الذين لا يحترمون المذاهب الرسمية لكنيسة روما): ذلك هو الحال مثلاً في الحملة الصليبية ضد الألبيجنس في جنوب فرنسا بين 1209 و1229.

حروب دينية أم إمبراطورية؟

فضلاً عن ذلك، ففي حين تُفهم الحملة الصليبية في الغرب على أنها حرب مقدسة تم إطلاقها من قبل البابوية، فإن هذا البعد الديني غير مقر به حقاً لدى العرب. وهكذا يرى الخليفة في بغداد أن الصليبيين مجرد مرتزقة في خدمة الإمبراطور البيزنطي أليكسي الأول كومنينوس (1081-1118)، أو السلالة الفاطمية الشيعية الحاكمة في مصر.

سعى الغربيون لإعادة بناء الإمبراطورية الرومانية أو المطالبة بإرثها (الأناضول)

التركيز على الأرض المقدسة يميل لإخفاء تنوع الظاهرة

وعندما ذكر المؤرخ ابن الأثير انطلاق الحملة الصليبية الأولى، أشار إلى أن ذلك أمر غير عقلاني. فهو يعتبر غزو الأراضي المقدسة بمثابة عمل عبثي كون شمال أفريقيا توفر للغربيين فرصاً مربحة أكثر بكثير (وكانت للقدس آنذاك قيمة رمزية أكبر في الغرب مما كانت عليه في العالم الإسلامي). ولم يأت على ذكر البابا أوربان الثاني في سرده.

باستخدام مصادره، يقترح غابرييل مارتينيز غروس تفسيراً آخر لأهداف الحملة الصليبية. فإذا كان واضحاً أنه ليس أول من أظهر أن إعادة غزو القدس ليست هي الهدف الوحيد للحملات الصليبية، فإنه يرى على الخصوص أن البعد الديني أقل أهمية في الواقع من «الذاكرة الإمبراطورية» للبابوية.

هكذا يسعى الغربيون قبل كل شيء إلى إعادة بناء الإمبراطورية الرومانية، وإعادة تشكيل /ماري نوستروم (مصطلح روماني للبحر الأبيض المتوسط) - بحرنا/ (أي الهيمنة الرومانية على البحر الأبيض المتوسط). هكذا يفهم العرب المسألة، ويربطون الحملات الاستكشافية إلى سورية وصقلية وشبه الجزيرة الأيبيرية بعضها ببعض.

تهديد ثانوي جداً بالنسبة للعرب

وإذا كانت الحروب الصليبية تحتل مكانة مركزية في تاريخنا بالنسبة للعصور الوسطى، فإن كتاب «الجانب الآخر من الحروب الصليبية» يسمح لنا (نحن الغربيين) بالتقليل نوعاً ما من أهميتنا. ففي القرن الحادي عشر، عندما نزل الصليبيون الأوائل إلى الشرق الأوسط، كان الصراع الكبير بين الشيعة والسنة هو الذي يشغل المسلمين قبل كل شيء.

بالنسبة لابن خلدون، فإن الفرنجة ليسوا إلا قوة من بين قوى أخرى (البربر، الأتراك، المغول)، كانت تسعى إلى الاستفادة من ضعف الإمبراطورية الإسلامية لتوسيع أراضيها والاستيلاء على موارد جديدة؛ فالخسائر البشرية التي تسبب بها الصليبيون هي في المجموع محدودة نسبياً.

في المجلد الخامس من كتابه الكبير، كتاب العبر (ابن خلدون)، لا تحتل الحروب الصليبية إلا حيّزاً صغيراً جداً (29 صفحة من مجموع 563 صفحة). فالتهديد الكبير الذي يثقل كاهل الإمبراطورية الإسلامية كان يأتي في الواقع من الشرق ويتجسد في المغول: بعدما قضوا على سلالة العباسيين الحاكمة وأبادوا سكان بغداد في 1258، ثم حلب في 1260، دفعوا بالإسلام إلى أطراف إمبراطوريتهم الجديدة التي كانت تشكل بكين مركزها.

في نهاية المطاف لم تؤثر الحروب الصليبية في الأرض المقدسة سوى على سورية ومصر، بينما تجاهلتها كلياً كل من إيران والعراق، وهي قلب السلطة الإسلامية.

يُنشر بالتزامن مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

(1) ابن الأثير (1160-1223)، الذي عاصر بشكل خاص الحملة الصليبية الثالثة (1189-1192)، وقضى معظم حياته في الموصل، وابن خلدون (1332-1406)، وهو مؤلف متأخر بعدما عمل كناصح للعديد من الأمراء المسلمين والذي لا تزال كتاباته مشهورة إلى اليوم.

(2) Décentration في الفرنسية، وهي تعني القدرة على تبني وجهات نظر أخرى غير نظرتنا الخاصة. بمعنى آخر، هي ظاهرة معرفية تسمح لشخص ما أن يضع نفسه في مكان شخص آخر في محاولة لفهم وجهة نظره.

أهمية مركزية للقسطنطينية

يسمح المنظور الإمبراطوري في أن يتم بشكل أفضل فهم الأهمية المركزية للقسطنطينية (التي كان يسيطر عليها الفرنجة من عامي 1204 إلى 1261)، بالنسبة للصليبيين. فبعيداً عن أن تكون السيطرة مجرد «انحراف»، أو حادثاً بسيطاً للحملة الصليبية الرابعة، فإن الاستيلاء على مدينة القسطنطينية يُفسّر بالتنافس القائم بين البيزنطيين والفرنجة في المطالبة بميراث الإمبراطورية الرومانية.

متابعة

تطمينات أميركية لأوكرانيا

حصلت أوكرانيا على تطمينات جديدة من الولايات المتحدة، لجهة إشراكها في أي مفاوضات حول مستقبلها، مع تشديد واشنطن على أولوية الحل الدبلوماسي مع روسيا

قدّم الرئيس الأميركي جو بايدن، أول من أمس الأحد، تطمينات جديدة إلى أوكرانيا، حول التزام الولايات المتحدة بالرد على أي محاولة روسية لغزو هذا البلد، وذلك على بعد 9 أيام من الاجتماع الأمني المقرر بين الأميركيين والروس في جنيف، لبحث التوترات بين البلدين، وملفات أمنية استراتيجية، منها الأزمة الأوكرانية المتصاعدة. ويأتي ذلك فيما بدأت القيادة الألمانية الاشتراكية الجديدة محاولة التحرك على خط موسكو – واشنطن، خصوصاً لبحث مسألة توريد الغاز ومستقبل خط «سيل الشمال 2».

وأكد بايدن، أول من أمس الأحد، لنظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، خلال مكالمة هاتفية بينهما، أن الولايات المتحدة وحلفاءها «سيردّون بحزم» إذا غزت روسيا أوكرانيا. وقالت المتحدثة باسم الرئاسة الأميركية جين ساكي إن بايدن «قال بوضوح إن الولايات المتحدة وحلفاءها وشركاءها سيردّون بحزم إذا غزت روسيا أوكرانيا»، موضحة أنه «شدّد أيضاً على مسامع نظيره الأوكراني على التزام الولايات المتّحدة بمبدأ لا شيء يتعلق بكم من دونكم»، في إشارة إلى أن واشنطن ستشرك كييف في أي مفاوضات بشأن مستقبل أوكرانيا. وبحسب ساكي، فإن بايدن أكد لزيلينسكي أن واشنطن تدعم حل الأزمة الأوكرانية عن طريق الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك المحادثات الروسية الأميركية رفيعة المستوى المقرر عقدها في جنيف يومي 9 و10 يناير/كانون الثاني الحالي. وأعرب بايدن عن «دعمه إجراءات بناء الثقة من أجل نزع فتيل التوترات في الدونباس، ودبلوماسية نشطة للدفع قدماً بتطبيق اتفاقيات مينسك» برعاية فرنسا وألمانيا، والتي تعهدت بموجبها أوكرانيا بإجراء إصلاحات سياسية مقابل تعهد روسيا بإنهاء دعمها للانفصاليين الموالين لها.

وكان بايدن أعلن، يوم الجمعة الماضي، أنه حذّر مجدداً نظيره الروسي فلاديمير بوتين، خلال مكالمة هاتفية جرت بينهما الخميس، من أي محاولة لغزو أوكرانيا.

وفي كييف، سارع الرئيس الأوكراني للتعبير عن امتنانه للدعم الأميركي «الراسخ» لبلاده في مواجهة التهديدات الروسية. وكتب زيلينسكي على «تويتر» أنه بحث ونظيره الأميركي في «الإجراءات المشتركة بين أوكرانيا والولايات المتحدة والشركاء لحفظ السلام في أوروبا والحؤول دون مزيد من التصعيد». وكتب زيلينسكي: «أول حديث على الصعيد الدولي هذا العام مع رئيس الولايات المتحدة يبرهن على الطبيعة الخاصة لعلاقاتنا».

وتبدأ روسيا والولايات المتحدة الأسبوع المقبل مباحثات تتناول الشأن الأوكراني، تتولاها نائبة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان ونظيرها الروسي سيرغي ريابكوف، على أن يليها في 12 يناير اجتماع بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، ثم اجتماع في 13 يناير في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في غضون ذلك، تعتزم الحكومة الجديدة في ألمانيا، بقيادة المستشار أولاف شولتز، التحرك على خط الأزمة، ولتحديد مستوى العلاقة الجديد مع روسيا. وفي هذا الإطار، تتوجه وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك (عن حزب الخضر) إلى واشنطن غداً الأربعاء، حيث ستناقش مع نظيرها الأميركي أنتوني بلينكن مسائل عدة، من بينها الصراع الروسي الأوكراني و«الحوار المستقبلي مع روسيا والمناخ والسياسة الخارجية وتعزيز الديمقراطيات»، بحسب الوزارة. وشدّد المتحدث باسم الخارجية الألمانية كريستوفر بوغر على أن «مواصلة الحوار مع روسيا أيضاً بمختلف الأشكال، خلال الأيام المقبلة، تعد خطوة هامة وعقلانية».

من جهتها، ذكرت صحيفة «بيلد» الألمانية، أمس، أن المستشار الألماني أولاف شولتز يعتزم وضع مسألة العلاقات الألمانية الروسية تحت إشرافه. ونقلت الصحيفة، عن مصادر لم تحددها، أن المستشار الألماني يأمل لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في يناير الحالي، إذ يسعى إلى «بداية جديدة» في العلاقات مع موسكو. وسيمس ذلك بشكل خاص موضوع توريد الغاز الروسي والمسألة الأوكرانية، بحسب «بيلد». وقالت الصحيفة إن مستشار شولتز لشؤون السياسة الخارجية ينس بوتنر «يحضر لعقد هذا اللقاء».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

■ مرحلة الإلهاء القادمة كالآتي من ترشح لخلافة حمدوك؟ أنباء عن ترشيح فلان الفلاني... حمدوك زاتو بعد الاتفاق الهزيل كان بالنسبة لينا رئيس وزراء الانقلاب. الحايجي من بعدو بختلف شنو؟ #مليونية 2 يناير

■ ملاحظ من بعض النشطاء يدعون للاستقطاب على استحياء... لماذا لا تتجاوز هذه الأحزاب والعمل على صناعة طرف ثالث جديد فى السودان بمفهوم أكثر وطنية وتنوعاً يخرج العلاقة الشائكة التى صنعتها الأحزاب مع الجيش طوال الـ65 سنة مع عمر السودان الحديث

■ لبنان صار متل جثة نهشوا لحمها الذئاب وهلق عم يتخانقوا على عضام. #كلن_يعني_كلن # بالكذب_مكملين

■ سقوطهم مش ممكن يصير بالمفرق، سقوطهم هو سقوط النظام الطائفي والاقتصادي والسياسي يلي #كلن_يعني_كلن شاركوا فيه وتحاصصوا فيه.. وهالشعار بحملهم المسؤولية لأن بالفعل السلطة ومسؤوليتها لا تتجزأ... وكل مين شارك فيها لازم يتحاسب وهم صرلهم سنين كل هدفهم هو الهروب من أي نوع من المحاسبة.

■ سيرسم الأسير هشام أبو هواش انتصاراً جديداً وسينتزع حقه وسيحقق هدفه بإنهاء قرار الإعتقال الظالم بحقه، وهذا ما سيؤكد لنا على عجز الاحتلال على الوقوف أمام إرادة الأسرى في معركتهم. #هشام_أبو_هواش #الحرية_لهشام_أبو_هواش

■ يريد الاحتلال أن يرفع سقف الحرية لأعلى ما يتحمله الإنسان وقد تصل للموت كي لا يجرؤ أسير قادم على خوض المعركة مجدداً، وكذلك يرفع سقف تحمّل الأسرى للاستجابة لمتطلباتهم وتحديداً في الإضرابات الجماعية. حتى لو انتصر هشام فستكون معاناته جزءاً هيّناً للأسير الجديد.

■ نظرية جديدة ابتكرها قيس سعيد في تونس تقول: ما دام في القلب الديمقراطية فلا يضر العنف والقتل. بمعنى الديمقراطية في القلب والدكتاتورية على الأرض!!

■ عندما نقول نخبا، نقصد الموالين والمعارضين، الراجل مريض بداء الهذيان الخارج عن السيطرة وكل شق لاهي يفسر في معنى خطاباته وتأويلاته، وباء الهذيان انتقل إلى النخب ومن ثم إلى عامة الشعب #الشعب_في_حالة_هذيان #يسقط_الانقلاب_في_تونس